



الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 455

تاريخ القرار: 01 ديسمبر 2025

كلمة
تاريخ: 05/12/2025
مستأذي: محمد أمجد الشار

استأذنت
الهيئة الوطنية للاتصالات
رقم القرار: 455
تاريخ القرار: 01 ديسمبر 2025

ق رار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 01 ديسمبر 2025 القرار ع455-د المتعلق بمادة
مراجعة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك
بين:

العارضة: شركة Level 4 في شخص ممثلها القانوني

مقرها: 15 شارع قرطاج 1000 باب بحر تونس

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

حيث تعرض شركة "Level 4" بموجب مطلب المراجعة للقرار عدد 452 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ
13 نوفمبر 2025 والقاضي بإلزامها بعدم قطع خدمات الاتصالات موضوع العقد المبرم بينها وبين شركة "أوريدو
تونس" والمتعلق بتوفير الوصلات الضوئية لإنشاء الشبكة الوطنية المتكاملة للإدارة (RNIA3) والممضى بتاريخ 2
أفريل 2019 الى حين البت في التداعي المنشور بينهما في الأصل، بأن سبق للهيئة وعلى إثر المطلب المقدم من قبلها
إبان قيام العلاقة التعاقدية بينها وبين شركة "أوريدو تونس" وأن بينت موقفها والمتمثل في التذكير بعدم قابلية
خدمات الاتصالات للقطع دافعة بالتزامها به لارتباطه الثابت بالمصلحة العامة ولا يمثل لها موضوع نقاش في حين
أنها اعتبرت القرار المراد مراجعته حرف ردودها وورد منقوصا وغير متوازن خاصة فيما يتعلق بالتنصيب الوارد
به والمتمثل في " الأمر الذي يفرض على المتدخلين في توفير الخدمة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان
استمراريتها سواء من حيث عدم قطع الربط بالشبكة أو من حيث الصيانة الدورية للشبكات والتجهيزات أو من

حيث التدخل الفوري لمعالجة الأعطال أو الكوارث الطارئة... متمسكة بأنه يتبين من أوراق الملف بأن شركة "أوريدو تونس" تواصل الانتفاع بخدماتها في غياب إطار تعاقدى ما يمثل على حد قولها تهديدا حقيقيا للمصلحة العامة مشددة على أن القرار وحسب دفعواتها المثارة ورد مضرا بمصالحها وفيه تهديد حقيقي للمصلحة العامة وانتهت إلى طلب مراجعته.

رد المدعى عليها

وحيث تمسكت "أوريدو تونس" بمقتضى جوابها الوارد على الهيئة بتاريخ 25 نوفمبر 2024 بنفس دفعواتها المثارة في مطلب التدابير الوقائية موضوع المراجعة معتبرة أن مطلب المراجعة مبني على أسباب خاطئة ومتضاربة وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على القرار عدد 452 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 13 نوفمبر 2025.

وبعد الاطلاع على مطلب المراجعة المقدم من طرف شركة "Level 4" بتاريخ 19 نوفمبر 2025، والمتضمن طلبها مراجعة قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 452 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 13 نوفمبر 2025.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 20 نوفمبر 2025 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب المراجعة الى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أوريدو تونس" على مطلب المراجعة والوارد على الهيئة بتاريخ 25 نوفمبر 2025.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.



من حيث الأصل

حيث يهدف مطلب المراجعة الحالي إلى الرجوع في القرار الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 13 نوفمبر 2025 تحت عدد 452 والقاضي بإلزام شركة "Level 4" بعدم قطع خدمات الاتصالات موضوع العقد المبرم بينها وبين شركة "أوريدو تونس" والمتعلق بتوفير الوصلات الضوئية لإنشاء الشبكة الوطنية المتكاملة للإدارة (RNIA3) والممضى بتاريخ 2 أبريل 2019 إلى حين البت في التداعي المنشور بينهما في الأصل.

وحيث أسست شركة "Level 4" مطلب المراجعة الحالي على أنه بقطع النظر عن التزامها بموقف الهيئة المتعلق بعدم قابلية خدمات الاتصالات للقطع فإن القرار المراد مراجعته قد حرف ردودها وورد منقوصا وغير متوازن.

وحيث تمسكت العارضة بأن المطلب المراد مراجعته قد حرف ردودها في حين أنها لم تبين مواطن التحريف فيه حتى يقع النظر فيها.

وحيث دفعت العارضة كذلك بأن القرار موضوع المراجعة ورد منقوصا وغير متوازن خاصة فيما يتعلق:

"الأمر الذي يفرض على المتدخلين في توفير الخدمة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان استمراريتها سواء من حيث عدم قطع الربط بالشبكة أو من حيث الصيانة الدورية للشبكات والتجهيزات أو من حيث التدخل الفوري لمعالجة الأعطال أو الكوارث الطارئة".

وحيث أن قرار التدابير الوقائية المراد مراجعته يذكر العارضة بعدم قابلية خدمات الاتصالات للقطع وهو التزام تشريعي وقانوني ورد في عديد النصوص المنظمة لقطاع الاتصالات ولا يمثل عقوبة في حقها فضلا وأنه سبق وأن وقع التنصيص بحديثيات القرار أن دراسة بنود العقد والبت في مدى اختصاص الهيئة للنظر فيها من عدمه مسألة تخص الأصل وتخرج عن مناهج التدابير الوقائية.

وحيث بات تبعا لذلك مطلب المراجعة خال مما يمكن ان يحمل على الرجوع في قرار التدابير الوقائية عدد 452، واتجه تبعا لذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

